
مفهوم ملكية الأرض منذ الفراعنة إلى الانتداب البريطاني- دراسة في فلسفة القانون
The concept of land ownership from the era of the pharaohs to the
British Mandate- Study in Philosophy of Law

د. ابراهيم محمد المصري

Dr. Ibrahem M. El Massry

استاذ مساعد /كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة الأقصى / غزة / فلسطين

تاريخ الإستلام: 2021/07/11 تاريخ القبول: 2021/09/08 تاريخ النشر: 2021/10/15

الملخص:

لعبت الملكية بمفهومها العام دوراً حيوياً في تطور المجتمعات الإنسانية عبر العصور والأزمنة، وباتت تمثل أحد المفاهيم الرئيسة في النسق القانوني للمجتمعات الحديثة التي استقرت عبر التاريخ، حيث حافظت على الملكية بمفهومها التقليدي لفترة طويلة الذي اعتمد على ملكية الملك الحاكم لكل شيء " الإنسان والأرض " في اطار نظرية الحق الإلهي، ثم نظرية التفويض الإلهي التي استمرت تطبيقاتها طويلاً عبر آلاف السنين حتى ظهور الفلسفة الحديثة وتأثيراتها في أوروبا منذ القرن السابع عشر بما يتوافق مع تطور الحياة البشرية ويتلاءم مع احتياجات ومتطلبات المجتمعات الإنسانية، بإعلان الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر ارتبط بتغيير مفاهيم ملكية الأرض في الامبراطورية العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر مما سبب أضراراً جسيمة بانتقال تدريجي من ملكية السلطان العثماني لأرض فلسطين لصالح جماعات دينية يهودية وصهيونية، كانت ذروتها بانتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء بزعامة بريطانيا التي تعهدت بتمكين اليهود الصهاينة من الأرض الفلسطينية.

ان أغلب الدول اليوم منحت مواطنيها والأجانب الحق في ملكية وحيازة الممتلكات وانتقالها ولكن بشروط محددة، وعدم جواز حرمانهم من ممتلكاتهم إلا بشكل قانوني مشروع من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها، باعتبار أن حق الملكية من الحقوق الأصلية التي أكتسبت وتأصلت واستقرت، وبقيت محمية بالقوانين والأعراف القانونية وتطورت عبر التشريعات الحديثة . رغم اتساع تطبيق الحق في الملكية في كل دول العالم المدعوم بالاتفاقيات الدولية والثنائية وحقوق الانسان فان الفلسطينيين حرموا من هذا الحق من قبل الانتداب البريطاني ثم من إسرائيل، فقد أنتزعت ملكيتهم ومازالت تُنتزَع حتى الآن بقوانين لا يسعنا وصفها إلا بأنها قوانين عنصرية تخالف مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: ملكية الأرض، الفراعنة، الانتداب البريطاني، فلسفة القانون

Abstract :

The concept of ownership has played a vital role in the development of human societies through the ages and times, and it became one of the main concepts in the legal system of modern societies that have settled throughout history.

Ownership continued in its traditional concept for a long time, which relied on the ownership of the ruling king of everything “man and land” within the framework of the theory of divine right, then the theory of divine delegation, which continued its applications for a long time over thousands of years.

Modern philosophy has influenced European societies since the seventeenth century in line with the development, needs and requirements of human societies, with the announcement of the American Revolution and the French Revolution at the end of the eighteenth century associated with changing the concepts of land ownership in the Ottoman Empire since the mid-nineteenth century, which caused serious damage to a gradual transfer of ownership The Ottoman sultan of the land of Palestine in favor of Jewish and Zionist religious groups, the culmination of which was the end of World War I and the victory of the allies led by Britain, which pledged to empower Zionist Jews from Palestinian land.

This development in the concepts of land ownership in the Ottoman Empire since the mid-nineteenth century has caused severe damages with the gradual transfer of the ownership of the land of Palestine by the Ottoman Sultan in favor of Jewish and Zionist religious groups, its strength was with the end of World War I and the victory of the allies led by Britain, which pledged to empower the Zionist Jews from the Palestinian land.

The right of ownership is one of the original rights that have been acquired and settled, and have been protected by laws and legal norms and have developed through modern legislation, Despite that, the Palestinians were deprived of this right by the British Mandate and then by Israel, their property was expropriated and is still being extracted by laws that we can only describe as racist laws that violate the principles of international law and human rights.

Keywords: Land ownership, British Mandate, Philosophy of Law.

مشكلة الدراسة :

لا زالت الأرض وثيقة الصلة بهويات الشعوب، ومرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت عبر التاريخ مصدراً للصراعات والحروب وعائقاً يعترض استتباب الأمن وعموم السلام، تناولها الفقهاء والعلماء عبر التاريخ القديم والحديث شرحاً وتفسيراً وارتباطاً بفلسفة الحياة فارتبطت بنسق عقدي وقانوني عاشته المجتمعات ، وأن النظم القانونية التي تسود المجتمع الحديث

اختلفت عن نظيرتها في المجتمعات القديمة، ومن ثم لن تكون هي بعينها التي حكمت المجتمعات المختلفة منذ عهد الحضارة الفرعونية والبابلية والإسلامية، ثم سيطرة بريطانيا بانتدابها على الأراضي الفلسطينية في ملكيتها والتصرف فيها بشكل أثارت انتقادات واعتراضات واحتجاجات لازالت مستمرة حتى اليوم.

تهدف الدراسة إلى معرفة الأفكار القانونية الفلسفية للملكية وتطورها في الحضارات الفرعونية والبابلية، والإسلامية وصولاً لفترة الانتداب البريطاني على فلسطين، كما تهدف الدراسة إلى توضيح المفاهيم ازدواجية التي اعتمدها الانتداب البريطاني في فلسطين المخالفة للمفهوم الليبرالي المرجعي التي استحدثته انجلترا في نظمها الداخلية.

مفهوم الأرض في فلسفة القانون عبر التاريخ:

إن الفكر الفلسفي القانوني في الماضي والحاضر ما هو إلا محاولة للإجابة عن الأسئلة التي تواجه الإنسان في كل زمان ومكان تحتم عليه تقديم تفسير شامل للوجود ودور الإنسان فيه بأجوبة تحسم بالموضوعية، والعمق، والتماسك، والشمول عن طريق البحث عن قانون الأشياء وأصولها وعلاقتها بعضها مع بعض ومع الوجود الإنساني وإيجاد تعليق منطقي ومعقول يردها إلى أصل واحد.¹

يعتمد الفكر القانوني في الأصل على المعرفة التاريخية وما قد يقدمه تاريخ النظم من معلومات موضوعية، ومن أجل التعمق فيها، ينبغي للباحث والمفكر أن يرجع إلى الجذور والمصادر التاريخية، لأن تاريخ النظم يعتمد بدوره على تاريخ القانون الفلسفي لأنه يفترض وجود فلسفة وفكر منطقي أدى إلى بناء نظام قانوني معين بصورة معينة.²

لا زالت المهمة الأساسية في الفكر القانوني عند الفلاسفة تتمثل في مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمعات، ومن ثم محاولة إيجاد الحلول لها من خلال تطبيق المفاهيم والقيم التي كانت سائدة لدى الحضارات المتعاقبة والتي شغلت فلاسفة القانون، من هذا المنطلق تنبع أهمية هذا الفكر الذي يكشف لنا كيف تطور الفكر القانوني للملكية.

إن نظام الملكية في فلسفة القانون عبر المراحل التاريخية المختلفة يظهر في المراجع في شكل مختصر ومقتضب أو في شكل اشارات موجزة، لذا اقتضى الأمر لأهميته وعدم توفره أن تبين الدراسة نظام الملكية في اطار فلسفة القانون في الحضارة الفرعونية والحضارة البابلية والحضارة الإسلامية، وترابطها بالفلسفة الحديثة التي قامت عليها المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية الحديثة، وتأثيرها في التشريعات الحديثة في معظم دول العالم، وهل الأسس التي قامت عليها حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين في ادارة ملكية الأراضي الفلسطينية، هي أصول تاريخية قديمة عفا عليها الزمن وأصبحت بالية، ولم تعد قائمة حينها، و كان هدفها الأساسي تأسيس المشروع الصهيوني في نقل ملكية الأراضي لليهود، أم اعتمدت على أسس تقوم عليها الملكية الفردية وفلسفتها الحديثة، وهل تعتبر ناتجاً لتطور الفلسفة القانونية منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا.

1 - مصطفى فاضل كريم الخفاجي، فلسفة القانون عند (أرسطو)، جامعة بابل، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية المجلد 4/ العدد 2، ص356.

2 - المرجع السابق، مصطفى فاضل كريم الخفاجي، ص355

وتبدأ بالمحور الأول حول مفهوم نظام الملكية والتعريف بفلسفة القانون، ثم تتناول في المحور الثاني الاطار التاريخي والقانوني في ظل الفلسفة القائمة لنظام الملكية في العصور التاريخية القديمة والحديثة.

المحور الأول: مفهوم نظام الملكية وفلسفة القانون

أولاً: مفهوم نظام الملكية :

تميز نظام الملكية بعدم الثبات، فطبقاً للتصور المبسط للتطور التاريخي له مر في مراحل متميزة هي :
- الملكية الجماعية (ملكية القبيلة)،
- والملكية العائلية،
- والملكية الفردية.

بدأت ملكية الأرض ووسائل الانتاج الأخرى في الجماعات الإنسانية الأولى (عقد جمع القوت) ملكية جماعية للقبيلة، فلا يستأثر أو ينفرد بأرض أو توابعها أو مستلزماتها أحد أفراد القبيلة دون غيره، فكل أفراد القبيلة على حد سواء يشتركون في ملكية الأرض وما فيها من ثروات، وغيرها من أدوات ومهمات، أما ما كان يجمعه الإنسان البدائي أو يعيده من نبات أو حيوان لغذائه وغذاء عائلته، فكان يخضع للملك الشخصي، ولكن تطور الحضارة من حضارة بدوية إلى حضارية زراعية استتبع تطور الملكية من ملكية قبلية إلى ملكية عائلية، فكان استخدام الإنسان البدائي لوسائل الإنتاج الزراعية هو الأكثر تطوراً كالمحراث الذي يمكنه من زراعة الأرض والاستئثار بإنتاجها والاستقرار فيها هو وعائلته، ولم يتوقف تطور الملكية عند هذا الشكل ، بل استمر التطور لتصبح ملكية فردية، مع الاحتفاظ ببعض آثار الملكية العائلية كالميراث والنصاب الذي يجب أن يبقى للورثة ولا تجوز الوصية فيه.

لم تظهر الملكية الخاصة لوسائل إلا في عهد الزراعة الأكثر تطوراً ، سواء على النطاق العائلي أو الشخصي، وظلت الملكية العائلية نظاماً مسلماً به حتى جاء اعلان حقوق الإنسان الصادر سنة 1789 في أعقاب الثورة الفرنسية ليؤكد أن الملكية الخاصة حق مقدس لا يجوز المساس به، ومن هنا تميزت الملكية الخاصة بأنها حق مطلق ودائم، وحيث حاول بعض الفقهاء تأسيس حق الملكية على القانون الطبيعي، باعتبار أن الملكية حق طبيعي يستند إلى حرية الأفراد وعملهم، غير أن تياراً جديداً ينازع أصلاً في مشروعية الملكية الخاصة وينادي بإلغائها، وخاصة ما تعلق منها بوسائل الانتاج ، واحلال الملكية الجماعية محلها منعاً لاستغلال الإنسان لأخيه الانسان.³

ثانياً: الأصل في مفهوم فلسفة القانون :

"هيجل" هو أول فيلسوف استخدم "فلسفة القانون" في مؤلفه الشهير "الخطوط الأساسية لفلسفة الحق- القانون" 1820م، في إطار نظري وأكاديمي، وقال بأن مفهوم الفلسفة لا يتحقق بدون وجود الواقع، وأن علم القانون هو جزء من الفلسفة ومهمته هو التفصيل، بحيث يربط بين المعنى

³- محمد طه البشير، غني حسون طه، الحقوق العينية الأصلية-الحقوق العينية التبعية، الجزء الأول، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، الطبعة الاولى، 2017، ص35-36.

الفلسفي وما يتحقق فعلياً بما يفسر ويبرر وجود "الصورة" التي هي علة الشيء وهي تمثل الحرية عند هيجل.⁴

أما "سقراط" فكان يرى في القانون ثابت، وهو واجب الطاعة، لأنه يعبر عن حقيقة مطلقة، وهو رمز للعقل يجب أن يسود لتنظيم الفوضى في المجتمعات الإنسانية، واعتبر كغيره من فلاسفة قرنه وما قبله، أن أصل القانون هو أصل إلهي، لا يتبدل ولا يتغير.⁵

جاء أفلاطون بفكره المثالي المختلف عن سابقه أرسطو وسقراط، فكان مصدراً ملهماً للبشرية في حقوق الإنسان في العصر الحديث، وأن منهجه معياري فلسفي قائم على ما يجب أن تكون عليها القوانين التي تحمل حقائق ثابتة وموجودة بالفعل، تتسق مع المبادئ العليا وتحقق العدالة رابطاً بين القانون والأخلاق مستنداً إلى الحكمة والعقل البشري.⁶

كانت المهمة الأساسية في الفكر القانوني عند الفلاسفة تكمن في محاولة التصدي للمشاكل التي تواجه الفرد في تلك المجتمعات، ومن ثم كان عليهم إيجاد حلول ناجعة للخروج بالواقع القانوني والاجتماعي والسياسي من أزمات سياسية واجتماعية، وأن فلسفة القانون بمعناها الواسع يتناول العلاقة بين القانون والفلسفة التي وجدت منذ القدم، بما يمكن الادعاء قولاً: أنه منذ نشأت الفلسفة كان هناك فلسفة قانون، وأن أي موضوع تتناوله الفلسفة حتى لو كان منذ زمن بعيد لا بد أن يدعو إلى التفكير في القانون.⁷

تقصد الدراسة بفلسفة القانون ذلك الجانب العلمي الذي يختص بدراسة موقف الفلسفة من الظاهرة القانونية وشرح معانيها ومضامينها المختلفة، فالفلسفة تدرس عموميات الظاهرة القانونية في حين أن المشتغل بالقانون يهتم بتفاصيل الجزئيات، وقد عالج كل مفكر فلسفة القانون وفقاً لمذهبه الفكري الذي يعتنقه، وقد انقسم الفقه في اتجاهين مختلفين حول ضرورة القانون من عدمه، كما يلي:

الاتجاه الأول: يرى ضرورة القانون باعتبار أن الانسان شرير بطبعه، وأن القانون يعتبر وسيلة ضرورية لتحقيق الانسجام الاجتماعي من خلال وجود نظام قانوني رادع يقر العقوبات على المخالفين، كما يراها الفقيه "يودان" و"هوبز" و"هيوم".

الاتجاه الثاني: يرفض المفهوم السابق جملةً وتفصيلاً، ويرى عدم ضرورة وجود القانون باعتبار أنه أداة قمعية لا تتوافق مع الطبيعة البشرية الخيرة، وأن الأصل هو المجتمع المتحرر من القواعد القانونية الذي يسود فيه الانسجام العقلاني كنتيجة للدوافع الاجتماعية والاحساس الطيب لدى أعضائه، وأصحاب هذا الاتجاه "أفلاطون" و"كارل ماركس" و"باكونين".

لعل الاتجاه الأول حول ضرورة القانون، اتجاه ساد المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، وتشكلت في اطاره المذاهب الفلسفية في مجال علم القانون التي انقسمت إلى :

4 - عبد الرحمن بدوي، فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، دار الشروق، ط1، 1996، ص15-16

5 - مصطفى فاضل كريم الخفاجي، فلسفة القانون عند (أرسطو)، مرجع سابق، ص345-347.

6 - مصطفى فاضل كريم الخفاجي، فلسفة القانون عند (أفلاطون)، مجلة كلية الفقه، جامعة الكوفة، المجلد 23، العدد 23، 2016، ص196-229

7 - منتديات ستار تايمز، 2011/12/24 ارشيف شؤون قانونية،

-<https://www.startimes.com/?t=29821494>

وأمل المرشدي، بحث قانوني قيم عن فلسفة القانون، محاضرة نت، 1 سبتمبر، 2016،

-<https://cutt.us/h4B1T>

-مذاهب شكلية مثل مذهب "جون أوستن"، ومذهب "الشرح على المتون" ، ومذهب "هيغل"، ومذهب "هانس كلسن"⁸.

-مذاهب موضوعية وانقسمت إلى مدرستين :

* المدرسة الأولى يُطلق عليها المدرسة المثالية وتمثلها نظرية "العقد الاجتماعي" لأفلاطون، وأنصارها وجون لوك، توماس هوبز، وجان جاك روسو.

* المدرسة الثانية فهي المدرسة الواقعية وتتفرع إلى عدة مذاهب :

-المذهب التاريخي، من أنصاره الفقيه "مونتسكيو" و"بورتاليس" و"سافيني"، والمذهب الفردي، ومذهب التضامن الاجتماعي عند الفقيه الفرنسي "ليون ديغي"، و"موريس هوريو".

-المذهب الاشتراكي (الاجتماعي)، فيمثله كارل ماركس الذي يتناقض تماماً مع المذهب الفردي وإعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789م.⁹

المحور الثاني: تطور نظام الملكية في اطار فلسفة القانون

إن معرفة النظرية الفلسفية التي استند إليها الحكام في الحضارات المختلفة التي نحن بصدد دراستها يساعدنا في معرفة نظام الملكية الذي كان سائداً، وبما يتوافق مع الفلسفة القانونية القائمة في تلك الأزمنة، ينطلق فيها الباحث نحو الاستحصال على المعلومات التي تساهم في هذه المعرفة لتبين لنا إلى أي مدى استطاع الفكر الإنساني والفلسفة القانونية التأثير في العلاقات الاجتماعية والأنظمة التي كانت تقوم عليها المجتمعات في عصور الحضارة الفرعونية والحضارة البابلية والحضارة الإسلامية ونماذج للحضارة المعاصرة ، وإلى أي مدى تواطأت سلطات الانتداب البريطاني في مخالفة القانون الدولي وقوانين الملكية العامة والخاصة بفلسطين لصالح المنظمات اليهودية والصهيونية .

سادت في الحضارات القديمة، الحضارة الفرعونية والبابلية فكرة ألوهية الحاكم، فيما سمي بنظرية الطبيعة الإلهية للحكام،¹⁰ فالتصقت القوانين في هاتين الحضارتين بالدين والايمان الإلهي بملكوت الحكام، فكانت عبارة عن أوامر إلهية يبلغها الحاكم أو الكهنة إلى الناس، لذا كان مصدر القانون هو

8 - "هانس كلسن" هو أبرز المنظرين للشرعية الشكلية والفعل الاجتماعي القانوني، بما يحوزه من تأثير اجتماعي، أو بما يُسَن من قوانين وتكون فعالة، ومن غير المهم أن يكون مضمونه صحيحاً أو باطلاً، انظر للمزيد من المعاني والشروح : روبرت ألكسي، فلسفة القانون ، مفهوم القانون وسريانه، ترجمة كامل فريد السالك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط2، 2013، ص22-23 وص150-154.

⁹ - حوية عبد القادر، مناهج العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية بالمركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2009-2010.

<https://sites.google.com/site/institutdroiteloued/confer>

10 - نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم: استخدمت هذه الفكرة لتبرير سلطة الحكام وضمان خضوع الرعية لهم، مما جعل الحكام في ظل تلك النظرية يتمتعون بسلطة مطلقة لا تلقى من المحكومين إلا الخضوع والاستكانة، ففي ظل الاعتقاد بألوهية الحاكم لا بد أن تغيب القيود على السلطة، وأن ينتفي كل شكل من أشكال المسؤولية المترتبة على ممارسة السلطة، ولا بد أن تكون يد الحاكم مطلقة حيث يتلقى الشعب كل ما يصدر عنه بالقبول والرضا لأنه يصدر عن إرادة إلهية تتمتع بالقوة والحكمة ويُعد النظر،

انظر: غسان سليم عرنوس، القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية (دراسة مقارنة بين النظريات الثيوقراطية والشرعية الإسلامية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011م، ص578 .

مصدر إلهي لا يتبدل ولا يتغير،¹¹ ولكنها ما لبثت أن فقدت جوهرها وامتزجت مع القواعد التي كان يضعها رجال الدين والحكام بأنفسهم وينسبونها إلى الإلهة.¹² يقول الدكتور "صوفي أبو طالب" فكرة الملكية بالمعنى المفهوم لنا الآن كانت مجهولة تماماً في المجتمعات البدائية، فوجود حق شبيه بالملكية على غير المنقولات كان بعيداً عن تصور هذا المجتمعات، وفي الواقع أنهم كانوا يخلطون بين الملكية والحيازة وكان لهذه الأخيرة المقام الأول في تفكيرهم.¹³

أولاً: الحضارة الفرعونية

بدأت تستقر حياة المصريين البدائية في مصر على ضفاف نهر النيل في العصر الحجري الحديث منذ عام 5800 ق.م، بعد أن تكونت في مجتمعات صغيرة، ثم توسعت واندمجت، ثم شكلت أول كيان مترابط سياسياً واجتماعياً للأراضي المصرية في عهد الملك "نعرمر(مينتا)"، عرف فيها المصريون الزراعة والصيد¹⁴، ولم تكن قد تولدت عندهم الملكية بمفهومها المعاصر، بل كانت مجهولة تماماً في مجتمعهم البدائي، فلم يكن من المتصور في تلك الأزمنة وجود ما نسميه اليوم بالملكية على غير المنقولات، ومن ثم كان بعيداً عن تفكيرهم تصور إمكان انتقال حق لشخص على عقار إلى شخص آخر.¹⁵

ارتكز النظام السائد في مصر الفرعونية على فكرة الملكية الإلهية، أي ملكية فرعون لكل شيء في الأراضي المصرية، ولعل اعتبار فرعون هو الإله (حور) المجسد من صورته بشرية، وهو يتساوى مع غيره من الآلهة فيما لها من حقوق، يجب على الشعب أن يهابوه ويقدموه، فهو مصدر السيادة في الدولة ومنع العدل والحق.¹⁶

اعتمدت الحضارة المصرية القديمة على الغمر السنوي لنهر النيل لدعم المزارعين، حيث اكتسبت ثروة رئيسية من السهول الفيضية الخصبة في منطقة وادي النيل، والنتيجة عن تدفق النهر بين تلال الحجر الجيري ودلتا النيل، مما يعني أنّ حضارة مصر القديمة نشأت في ظل النيل الذي شكّل أساس الحياة الرئيسي في مصر الفرعونية، وكانت السلطة المطلقة في الحضارة الفرعونية يملكها الفرعنة الذين امتاز حكمهم بالقسوة، والدكتاتورية المتجبرة، اعتمدوا فيه على الجيش الذي يمثل القوة

11 - مصطفى فاضل كريم الخفاجي، فلسفة القانون عند (أرسطو)، مرجع سابق، ص345-347.

12 - محمد السيد، ما اسم الحضارة المصرية القديمة، 18 أبريل 2018، مجلة موضوع،

- <https://cutt.us/fjvOe>

* صوفي حسن أبو طالب، حاصل على الدكتوراة في القانون ومحام ورئيس مجلس الشعب المصري السابق "نوفمبر 1987 حتى فبراير 1983، كان رئيساً لقسم تاريخ القانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة ثم رئيساً لجامعة القاهرة من عام 1975 حتى عام 1978،

13 - صوفي حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص35.

14 - وائل جمال الدين، كيف كشف نهر النيل بعض أسرار المصريين القدماء؟، BBC NEWS عربي، 17 أكتوبر 2019، <https://www.bbc.com/arabic/art-and-culture-50072032>

15 - صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، مرجع سابق، ص36

16 - تعد الحضارة الفرعونية النموذج الأكثر شهرة الذي تجسدت فيه نظرية الطبيعة الإلهية للحكام، وقد أسهم نهر النيل مساهمة كبيرة في تعزيز نظرية الملك الإله، فهو يحتم تماسك المصريون الذين يقطنون على ضفافه تحت سلطته الوحيدة التي تختص بالقداسة، تنظم أمور الأراضي التي يملكها فرعون وما يتبعه من شؤون الري وتوزيع المياه في وقت كانت فيه عقول المحكومين خاضعة للخرافات والأساطير، غسان سليم عنونس، مرجع سابق، ص578.

المادية لهم، وعلى السحرة (الكهنة) الذين سيطروا على عقول المصريين الذين اعتقدوا بأن فرعون مقدس وهو الوسيط بينهم وبين الآلهة، مما مكن فرعون من امتلاك معظم أراضي مصر، فكان هو المسؤول عن إدارة شؤونها، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والروحانية لهم، يفوض فيها جزء من المسؤولية لمساعدته "الوزير"، منها إدارة الأراضي وما يستتبعها من شؤون، تجسدت فيه بشكل كامل "نظرية الطبيعة الإلهية للحكام"، أسهم فيها نهر النيل مساهمة كبيرة في تعزيز نظرية الملك الإله، فهو يحتم تماسك المصريين الذين يقطنون على ضفافه تحت سلطته الوحيدة التي تختص بالقداسة، تنظم أمور الأراضي التي يملكها فرعون وما يتبعه من شؤون الري وتوزيع المياه في وقت كانت فيه عقول المحكومين خاضعة للخرافات والأساطير، وقد ساد اعتقاد شائع عندهم بأن الفرعون يصبح واحداً من الآلهة بعد موته، يُعرف "بأوزوريس"، إله الموتى، وحيث تنتقل كل صلاحيته المقدسة إلى فرعون آخر.¹⁷

في العصور اللاحقة مع إقامة القرى والمدن واستيطانهم على ضفاف نهر النيل، واستقرارهم، تميزت هذه الحقبة بتقديمهم القرابين تقرباً إلى الآلهة ونيل رضاها، وظهور المعابد وانتشارها، واستئثار رجال الدين بالقانون وسيطرتهم على كل مناحي الحياة في مصر، ثم بدأت تظهر بعد فترة طويلة وبصورة متدرجة استثناءات على الملكية الجماعية باتجاه الاعتراف بملكية القبيلة ومن ثم ملكية الأسر في القبيلة للأرض، إضافة إلى الملكية الخاصة لبعض المنقولات مثل أدوات زينة المرأة¹⁸.

أولى حكام مصر عناية كبيرة بالأرض ومنتجاتها، وتوجهات ملكية مركزية من خلال موظفين وحكام الأقاليم، على أن تسترد الأراضي التي يثبت اهمال الأسر بزراعتها،¹⁹ يتولى فيها شيخ القبيلة توزيع الأراضي على أسر القبيلة لاستخدامها للمنفعة في ظل ملكية شيخ القبيلة لهذه الأرض، ولم تبلور فكرة ملكية الشيء للأسرة إلا في عهد متأخر نسبياً بعدما استقر المصريون واتقنوا الزراعة، ولكن هذه الملكية ارتبطت بشكل رئيسي بملكية الأرض للأسرة على الشيوخ، بحيث تختص كل أسرة بقطعة من الأرض تقوم بفلاحتها، ولها على هذه القطعة حقوق أقرب إلى الحيازة منها إلى الملكية²⁰، ولكن هذه الملكية استقرت لرب الأسرة مع مرور الزمن بظهور السلطة الأبوية وحلولها محل القبيلة، وبعد أن استقرت الحيازة والمنفعة للأسرة، وبعدما لعب الدين دوره في زيادة سلطات رب الأسرة²¹.

أما الأملاك المقيدة فيما أُطلق عليه حقول الآلهة فقد اقتطع الفراعنة الأراضي الشاسعة ليخصص ريعها لخدمة المعابد يديرها الكهنة، بسبب اسراف الملوك في منح واقتطاع مساحات شاسعة للمعابد

17 - محمد السيد، ما اسم الحضارة المصرية القديمة، 18 أبريل 2018، مجلة موضوع،

https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D8%A7%D8%B3%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A9

18 - صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 35-36

19 - سمير العيداني، محاضرات في مقياس تاريخ الحضارات القديمة، 2017-2018، ص 78

20 - عاش المجتمع المصري ظروفاً اقتصادية قاسية، جعلت الأموال تنحصر في عدد قليل من الأثرياء، كالمنفولات التي كانت عبارة عن بعض أدوات الزينة أو الأسلحة أو الأطعمة سواء قبل اهتدائهم إلى الزراعة البدائية أم بعد ذلك، وقد سادت قاعدة أساسية بأن من يحوز شيئاً من المنقولات، ويستخدمه بصفة دائمة يعتبر مالكا له مثل الحلي والأسلحة، أما الأطعمة فهي مملوكة على الشيوخ للجماعة وتوزع بينهم طبقاً لتقاليد معينة تقوم أساساً على فكرة التبادل، أما الأرض فهي للفرعون تستخدمها الجماعة كلها طالما بقيت في حيازتهم،

صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 37

21 - كان للديانة أثر كبير في تحول ملكية الأسرة للأرض والمنقولات إلى ملكية خاصة لرب الأسرة، فأدت إلى زيادة سلطاته حتى أصبحت مطلقة، وعبادة الأسلاف اقتضت استئثاره بالسلطة الدينية واقامة شعائر الموتى مثلاً عن الأسرة، تنتقل فيها هذه السلطة والملكية عند وفاته لخلفه، للمزيد :

المرجع السابق، ص 78-79

والمؤسسات المخصصة لخدمة المقابر والمؤسسات الدينية، وهي معفاة من الضرائب، في الوقت نفسه يرجح الدكتور صوفي أبو طالب انتشار (ملكية المنفعة) الملكية الناقصة في العصر الاقطاعي لاتباع فرعون من الاقطاعيين يحتفظون فيها بملكية الرقبة فقط ، دون اقرار أي حق عيني آخر على الأرض باستثناء جواز وقفها على المعابد، بما يؤكد قوة المعبد ونفوذ كهنته الواسع في مختلف شؤون الحياة في مصر، غير أن المالك الاقطاعي يمكنه تأجيرها إلى الفلاحين أو أن يقوم باقطاعها لغيره من التابعين له، ولكنه لا يستطيع أن يتصرف فيها كصاحب ملكية تامة.²²

ثانياً : الحضارة البابلية

تعتبر شرائع بلاد الرافدين القديمة أول الشرائع المكتوبة في تاريخ البشرية التي نظمت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مبادئ رأى فيها الحكام أنها تمثل حقيقة المجتمع القائم بمبادئ وقيم استقرت في ذلك الوقت، لكن غاب عنها مفهوم توزيع السلطات بحيث سادت فيه الملكية وفق العقيدة الدينية البابلية²³، في اطار فلسفة اعتمدت على العقيدة الدينية في توطيد حكمها، إذ كان الملك البابلي هو الإله الذي يملك البشر والأرض، وهو من يتصرف فيهما كيفما شاء وأراد حسب نظرية الطبيعة الإلهية للحكام، غير أنها تغيرت أثناء حكم حمورابي وبعده فأصبح الملك ممثل الشعب أمام الآلهة، وهو مصدر السلطات والامتيازات²⁴، وقد عُرفت هذه الحضارة بتعدد الآلهة التي كان يعبدها البابليون²⁵.

كان يتولى الملك الإله مسؤولية تطبيق القانون على الأرض، وهو القاضي الأكبر، وقد عرفت بلاد بابل تشريعات سومرية تعود أقدمها إلى الملك "أورنامو" (2111-1994 ق.م)، ثم تبعها تشريعات الملك "لبيت عشتار" ملك إيسن (1934-1924 ق.م)، لكن كان أبرز تلك الشرائع "قانون حمورابي" نسبة إلى ملك بابل، أشهر ملوك العالم القديم، نبعت شهرته من تلك القوانين التي شرعها، ووضعها في سياقها التاريخي والاجتماعي، فيما سُمي بالألواح الاثني عشر، وهي التي أسست للأنظمة التشريعية اللاحقة²⁶، قانون اشتمل على نحو 300 مادة قانونية عالجت أموراً كثيرة تتعلق بشؤون الأسرة والعبيد والأراضي والتجارة.²⁷

22 -المرجع السابق، ص342-347

23 -سمير العيداني، مرجع سابق، ص38

24 - هورست كلينكل، حمورابي البابلي وعصره، ترجمة محمد وحيد خياطة، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1990، ص134،

وسمير العيداني، مرجع سابق، ص47

25 -لقد عبد البابليون عشرات الآلهة ومنها شماس، اشنار، مردوخ، إنليل، أنو، إيا، سين، نيو، نينيت، رام، تموز، آشور

/https://www.facebook.com/263584180658649/posts/936233610060366

26 - تولى حمورابي العرش على بابل في الحقبة الممتدة ما بين عامي (1792 و1750 ق.م)، وكان ترتيبه الملك السادس في السلالة العمورية (الآرامية) التي حكمت بابل لمدة ثلاثة قرون، وسلالته تنحدر من أعالي نهر الخابور ومن مدينة جوزان (غوزانا أو تل حلف اليوم)، وقد حكم بلاد بابل حوالي 42 عاماً، و يبلغ عدد مواد قوانين حمورابي 300 مادة تتناول أمور الزراعة والتجارة والحياة الاجتماعية والعائلية والعلاقات الفردية. والعقوبات لمختلف أنواع الجناح والجرائم، اسحق قومي، الفكر الفلسفي في بلاد ما بين النهرين، 2009/9/17،

- https://cutt.us/b6SgE

27 -الاقتصادية، شريعة حمورابي .. أول قانون يسجل في التاريخ، 20 أكتوبر 2017،

https://www.aleqt.com/2017/10/19/article_1269636.html

بعد أن اعتبر الملوك أنفسهم آلهة، ولبسوا تاج الألوهية الذي ميزوه بالقرون، وبعد أن شيدت لهم المعابد وقدمت لتمثيلهم القرابين والأضاحي، وملكوا السلطة والقوة والسلطان على الحكم، تغيرت أحوالهم بعد توسع الدولة بالفتوحات العسكرية، وترامي أطرافها فتوسعت الملكيات الأميرية، وبدأت مرحلة جديدة في التفويض الإلهي للملوك باعتبارهم بشراً، استعانوا فيها بشيوخ القبائل في حل بعض المشاكل المتعلقة بالأرض والعقارات ولكن لم يسمح لهم بالتدخل في الأملاك العامة أو موظفي ومستخدمي القصر.

استمد الملوك سلطتهم باعتبار أنفسهم آلهة لفرض هيبة الحكم ودعائم الدولة واستقرارها لكن جاء حمورابي دون أن يدعي الربوبية فكان مختلفاً عن أسلافه واقتصر ادعائه على أنه ممثل الآلهة التي اختارته دون البشر ليقضي بحكمها على الأرض ويكون رسولها إلى الناس، وأن إله الشمس "شاماش" هو من منحه ملكاً أبدياً وحكماً طويلاً، وثبت دعائم المملكة التي منحه إياها ليحكمها، وأمره بأن يعيش شعبه في سلام ووثام "كما فوضته الآلهة الأخرى (إتليل وأنو) بعد أن حول المعابد من "بيوت الله" إلى "قصر الله" يجمع فيها رجال الدولة ورجال الدين جنباً إلى جنب، لتثبيت حكمه، وانطلاقاً من هذه المعتقدات كانت ملكية الأرض للملك يوهبها لأعوانه ورجال قصره والموالين له، غير أن حمورابي نجده قد أصدر قانون حمورابي الذي يمثل أقدم الانجازات القانونية في تاريخ الحضارة البشرية عام 770 قبل الميلاد، فصار للدولة البابلية قانون موحد وأصبح تطبيقه من اختصاص السلطة المدنية،²⁸ وحيث أعطى هذا القانون الحق لجميع المواطنين في الحصول على أراض ملكية حددتها مواد القانون من المادة رقم 26 إلى المادة 41، في وقت شكلت فيه ملكية الأسرة للأرض دعامة للدولة بما يقدم من خراج المزروعات وخدمات للقصر، مع احتفاظه بحقه في التدخل في أمور الملكية الخاصة لعموم الناس بصفته السيد المطلق للبلاد بتفويض إلهي، كما كان يمنح الأرض لعماله الذين يقومون بتأجيرها لآخرين، ولكن من الجدير ذكره أن هذا الأمر يختلف عما كان سائداً في مصر بأن يقوم هؤلاء بإعطائها لإداريين ليوزعوها على الفلاحين لزراعتها مقابل مبالغ مالية، وأنه لا يجوز بيع الأراضي الممنوحة من الملك إلا بموافقته، وعندما تتعرض الأراضي الممنوحة من العاملين لدى القصر لكارثة أو خسائر فإن الملك يعرض القائمين عليها، كما تجدر الإشارة إلى أن الأراضي التي يوزعها الملك كانت تصدر بوثيقة رسمية صادرة من القصر، ولا يملك الفلاح أو الأسرة أو القبيلة الأرض بل ينتفعوا بها فالأرض الممنوحة لهم من الملك لا يجوز لهم أن يهملوا زراعتها أكثر من عام واحد وإلا فقدوها.²⁹

يمكن تصنيف الأراضي الملكية (للملك) على ثلاثة أصناف:

- 1- أراضي ملكية خاصة تُستغل من قبل العاملين في القصر الملكي أو التابعين له لسد حاجات القصر.
 - 2- أراضي ملكية ممنوحة كانت تُقطع للأهالي مقابل خدمات معينة يقدمونها إلى القصر.
 - 3- أراضي تُؤجر إلى الفلاحين مقابل حصة من الغلة أو مقابل أجره ما.
- لقد أولى حمورابي اهتمامه البالغ للصنف الثاني من الأراضي بعد أن امتدت واتسعت رقعة الدولة البابلية، فوسع من الاقطاعات الممنوحة للعسكر ولأصحاب المهن والحرف والتجار مقابل خدمات مجانية تقدم للقصر، بهدف ربط هؤلاء بالأرض ولضمان ولائهم.³⁰

²⁸ - سمير العيداني، مرجع سابق، ص38

²⁹ - هورست كلينكل، حمورابي البابلي وعصره، مرجع سابق، ص132-175

³⁰ - المرجع السابق، ص140

أما ملكية المنقولات فكانت تخضع للملكية الخاصة وحرية التصرف فيها من مالكمها، وقد نظمها قانون حمورابي في أموال الخطبة والزواج ونفقة الأولاد وانتقال الأموال العقارية والمنقولة إلى الورثة من الذكور دون الأراذل من النساء التي لا ترث إلا في حالة عدم وجود ما سمي " النودونو" وهو هدية من الزوج حال حياتهما الزوجية كادخار للزوجة في حالة وفاة مفاجأة لزوجها وتأمين معيشة الأولاد.³¹ بدأت مع الوقت تتعدد صور حيازة القبيلة (القرية أو المدينة) للعقارات بجانب حيازة الأسرة مجسدة في شخص رب الأسرة، كما انتشرت ظاهرة وقف الأراضي للمعابد المحبوسة عن التداول في بلاد الرافدين، بصفتها تقع على حكم ملك إله المعبد أو رجال الدين ويخصص ريعها للإنفاق على الشعائر الدينية وأعمال البر العامة.³²

تميز المجتمع البابلي بالتفرد والتطور القانوني عما سواه من المجتمعات التي كانت قائمة، فقد نظم القانون مختلف مناحي الحياة في بلاد الرافدين، وبوجه خاص نظام الملكية التي تنوعت صوره بعد أن سيطرة الملكية الجماعية في إطار نظرية "الملك الإله" لفترة طويلة، بدأ المجتمع البابلي يتجه نحو ملكية الأسرة التي بدأت في الظهور مع الدولة الأكادية،* وقد مثلها شيوخ الأسرة، ثم تحولت إلى ملكية كل فرد من أفراد الأسرة حصة على الشيوخ يملك حق التصرف فيها يقترب من حق الشفاعة في الإسلام³³، ساعد على انتشار هذه الملكية تطور الفلسفة التي استند إليها النظام القانوني في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلبية لاحتياجات ومتطلبات المجتمع، وقد ساعد على هذا التحول التدريجي تصرفات الملوك البابليين آنذاك بما منحوه من هبات ومنح للأراضي للجنود والموظفين كبديل للراتب مقابل خدمتهم في الجيش، أو إدارة واستغلال هذه الأرض لصالح القصر، وقد اتصف بكونه إقطاعاً موقوتاً ارتبط بحياة الموظف، فلا يجوز لورثته التصرف في هذه الأرض فضلاً عن أنها كانت تعود إلى الدولة بوفاته.³⁴

ثالثاً: الحضارة الإسلامية

ارتبطت ملكية الأرض في الحضارة الإسلامية بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت انتشار الإسلام، والتمايز الحضاري والثقافي للأعراق والشعوب التي عاشت في كنف الدولة الإسلامية من عربية وفارسية وتركية وكردية وبربرية وزنجية ومغولية وصينية... إلى آخره،³⁵ لذا فإن الفهم الصحيح لنظام ملكية الأراضي التي وضعها الإسلام لتلك الأقاليم، يتطلب بالضرورة التعرف بشكل موجز على

31 - للمزيد من التفصيل انظر: بن ورزق هشام، محاضرات في تاريخ النظم القانونية، جامعة محمد لمين دباغين،

سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص16-18

32 -صوفي حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص107-108

* الدولة الأكادية تأسست قبل أكثر من 4300 سنة، ومن أشهر حكامها "سرجون الأكادي" الذي وحد المدن الممالك في دولة واحدة ن امتدت على طول نهري دجلة والفرات، والمناطق المحيطة بهما من تركيا شمالاً إلى شط العرب جنوباً مروراً بسوريا في الوسط والغرب،

سكاي نيوز، "السر" وراء انهيار الإمبراطورية الأكادية، أبو ظبي، 4 يناير 2019

- <https://cutt.us/Ser1Q>

33-حق الشفاعة في الإسلام في الاصطلاح الفقهي: هو حق تملك العقار المبيع جبراً عن المشتري بما قام عليه من ثمن وتكاليف لدفع ضرر الشريك الدخيل أو الجوار، انظر: الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي، الفصل الثاني عشر

http://www.islamilimiri.com/Kulliyat/Fkh/4Hanbeli/pg_081_0133.htm?fbclid=IwAR2mJOJ9wD9XJqjHodsm5G6UJbPD97CQkkbZnHgC0eB4jaTy-yRX9Ks46-s

34 - صوفي حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص413-416

35 -- حسين إبراهيم محمد مصطفى الجبراني، دويلات المشرق الإسلامي في القرنين الثالث والرابع للهجرة بين الوحدة والتنوع، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص12

نظام ملكية الأرض والأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة فيها قبل مجيء الإسلام، فعندما بدأت حركة الفتوح الإسلامية، كانت بلاد الشام تابعة لدولة الروم الشرقية التي عرفت باسم الإمبراطورية البيزنطية التي سيطرت على بلاد الشام قبل الفتح الإسلامي، حيث تنوعت فيها ملكية الأراضي بين أراضي إقطاعية تمنحها الدولة للمقربين من الحكام، وأراضي مراعي كانت موقوفة للقربة على الشيوخ، هذا بخلاف أراضي الإمبراطور الشاسعة " الضياع" ، إضافة لأراضي الدولة في المدن والقرى التي كانت فقط من اختصاص الحكومة المحلية للمدينة، وكان النظام الاقتصادي الزراعي يقوم على عمل العبيد في بعض أعمال الفلاحة.³⁶

أما العراق وفارس وخراسان فكانت تابعة للدولة الفارسية (أي الإمبراطورية الساسانية) التي حكمها ملوكاً طبقوا نظرية "الحق الإلهي"، فكانوا يسمون أنفسهم آلهة ورثوا المجد الملكي من أسلافهم، وكان نظامهم إقطاعياً تسيطر عليه طبقة من الأشراف ورجال الدين الذين سيطروا على مساحات واسعة من الأرض³⁷، مثلت فيه الأرض المورد الرئيسي لمعظم هذه الشعوب، وبالتالي بقيت الأرض (مع بسط الدولة الإسلامية سيطرتها ونفوذها) المورد الرئيسي والثابت لبيت مال المسلمين "الخزانة"، التي استندت إلى فهم سياسة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده تجاه الأراضي المفتوحة، فانقسمت ملكية الأرض إلى ملكية عامة للدولة الإسلامية تسيطر عليها، وملكية جماعية، وملكية الأفراد وذلك بحيازة الأرض الموهبة غير المملوكة لأحد، بشرط إحيائها وتعميرها خلال ثلاث سنوات، غير أن انتشار وتوسع الإسلام في الجزيرة تطلب اتخاذ اجراءات محددة وفق المبادئ الإسلامية التي اختلفت أحكامها حسب فترات تاريخية مختلفة، لكنها تميزت بسيطرة مبادئ وأعراف الحرب والفتح، وجاء غالباً تصنيف مالكي الأرض الأصليين كما يلي:³⁸

- 1- الأراضي التي دخل أهلها الإسلام، فإن ملكيتها تبقى لهم يتصرفون فيها بكافة أنواع التصرفات القانونية، ولا تنزع منهم، سوى أن يؤدوا ما عليها من خراج كحال المسلمين في مكة والمدينة.
- 2- الأرض التي استولى عليها المسلمون عنوة، تصبح مملوكة للدولة الإسلامية فلا يجوز بيعها أو التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات، ولكنها تبقى تحت أيدي أهلها، يزرعونها ويوزع ريعها مناصفة مع بيت المال.

- 3- الأرض التي بقي أهلها على دينهم، وخضعت للمسلمين فإنها تصبح ملكاً للدولة الإسلامية مع دفع أصحابها الجزية، ونصيب محدد من غلة أرضهم.³⁹

سرى هذا النظام في عهد الخلفاء الراشدين، لكنه لم يطبق بشكل دقيق حسب هذا التصنيف في العصور اللاحقة من العصر الأموي والعباسي وما بعدهما في عصر الإمبراطورية العثمانية ، بل اختلف التطبيق باختلاف المجتمعات والأمصار، وارتبط ارتباطاً مباشراً بالأراضي الزراعية باعتبارها وسيلة الانتاج الأساسية المدرة للأموال، ففي العهد الأموي بقيت بيد أصحابها ولم تتحول إلى أراضي العُشر، بل استمرت في دفع الجزية رغم دخول أصحابها الإسلام، بحجة ثبات وضعها بصفتها التي

36 - أمبارك محمد فرج، تطور نظام الملكية في الاسلام (1-132/622-749)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الآداب ، قسم التاريخ، 2007، ص41-49

37 -:كان الفرس " الدولة الساسانية" يؤمنون بالديانة الزردشتية، وأن أصل ملوك فارس هو الإله " زرادشت " من أمه التي حملت به حملاً إلهياً ، للمزيد: انظر: المرجع السابق، ص23-25

38 - أحمد الظرافي، الخراج وموارد الدولة الإسلامية، البيان، الثلاثاء 19 صفر 1442 هـ،

<http://www.albayan.co.uk/Mobile/Article2.aspx?ID=6422>

39 -لمزيد من التفاصيل الدقيقة، انظر : أمبارك محمد فرج، مرجع سابق، ص79-93

كانت عليها زمن الفتح، بأنها فُتحت صلحاً بمواثيق وعهود مع المسلمين، وبذلك استمر تصنيف نظام الأراضي في جميع الإمارات الإسلامية في القرون اللاحقة امتداداً لتصنيفها في الدولة العباسية مع بعض التغيير في شروط استغلالها،⁴⁰ عندما اسقط الخليفة عمر بن عبد العزيز الجزية عن أسلم، ولكنه حول أراضيهم لبيت المال حفاظاً على العُشر الذي فرضه على الأرض وليس على الفلاح، ويتبين من هذا أن فلسفة الدولة في الإسلام للأراضي الصوافي والمفتوحة تركز على رؤية الحكام المسلمين التي قامت أصلاً على ملكية الدولة الإسلامية الخاصة في جميع العصور دون اختلاف عن سابقتها من الامبراطوريات التي حكمت شعوب المنطقة.⁴¹

بقيت الأرض تحتل صدارة الاقتصاد الإسلامي ومصدراً للثروة، وساهمت بتفرد الحاكم (الوالي) والسلطان في السيطرة على مقاليد السلطة، فتركزت ملكية الأرض (الرقبة) في يده، فمثلاً نجد أن أراضي الوقف أعتبرها الحكام بأنها ملكية تحولت إلى الله في إطار رؤية دينية مقدسة للمساجد والمؤسسات الدينية لا يجوز التصرف فيها يديرها رجال الدين، وهي نفس الفلسفة التي قامت عليها أراضي المعابد في الإمبراطوريات السابقة، ولكن في إطار ديانة التوحيد وليس تعدد الآلهة كما كان الاعتقاد السابق للإسلام، وكما هو ثابت لم تختلف سياسة الدولة الإسلامية في العهد الأموي كثيراً في رؤيتها الفلسفية للعهد السابق للإسلام سواء في فارس أو الشام حيث حاولوا تكريس سيطرتهم من خلال ترسيخ علاقات الاقطاع للأمرء وكبار العسكر عندما تحولت الأراضي المملوكة لملك فارس وبيزنطة وامرائهم وولاتهم إلى ملكية خاصة للخليفة معاوية وأقربائه وحاشيته، وإذ تؤكد المصادر التاريخية بأن العباسيين ساروا على نفس النهج السابق لهم في الدولة الأموية، فلم يغيروا أبداً من التقاليد والأعراف والتشريعات السابقة، بل اتبعوا سياسة أسلافهم الأمويين في مسألة نظام ملكية الأرض والتصرف فيها، بل توسعت بشكل ملفت للنظر في عهدهم الملكية الخاصة (المنفعة دون ملكية الرقبة) للأمرء وكبار الاقطاعيين وحاشيتهم من قادة الجند وكبار موظفي الدولة وكبار التجار، ولم يتغير الحال بل استمر هذا النمط من التعامل مع الأرض في ظل الدويلات الإسلامية السلطانية.⁴²

ان الكوارث والمصائب والضرائب الباهظة في فترات زمنية عصبية عاصرت الدولة الأموية والعباسية زادت من سيطرة الدولة (السلطان والحكام والولاة) على الأراضي التي تركها أهلها وهجروها بوضع يدها عليها وتحويلها لملكية خاصة للدولة، لكن ما لبثت أن تحولت إلى حيازة خاصة بالأمرء وحكام الولايات وقادة العسكر.⁴³

40 - حسين إبراهيم محمد مصطفى الجبراني، مرجع سابق، ص197-198

41 - الصوافي هي الأرض التي أطلقت على الأراضي الأميرية التي انتقلت ملكيتها من الإمبراطورية الساسانية "الفارسية" والإمبراطورية البيزنطية نتيجة الفتوحات الإسلامية إلى الدولة الإسلامية، وتشمل مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، وقد تولى الخلفاء مسؤولية إدارة هذه الأراضي الزراعية واستثمارها والتصرف فيها بإقطاعها لأفراد وجماعات مقربة منهم.

محمد نجمان ياسين، أرض الصوافي- الأرض الخاصة بالدولة في الإسلام منذ عصر الرسالة حتى نهاية العصر الأموي، دراسة تاريخية في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1971، ص139-140

42 --جورج يوسف العلم، أضواء على تطوّر أنظمة الأراضي في المشرق العربي، مجلة أوراق ثقافية، بيروت، 13، سبتمبر 2019،

<http://www.awraqthaqafya.com/449>

43 - محمد عقل، الدولة العباسية في عهد المتوكل على الله (232-247/847-816)، الجزء الثاني، ط1، لندن، الكتب ليند(e-Kutub Ltd)، ص86-97

استمرت الدولة العثمانية في رؤيتها للأراضي، واعتبرت نفسها المالك الحقيقي للأرض ولها الحق في التصرف فيها كما تشاء وبجميع أنواع التصرفات، باعتبارها ملكية خالصة للسلطان العثماني يجمع فيها الضرائب والرسوم والأعشار، مع ادخال أنظمة جديدة لصالح المقربين منه من الإقطاعيين وزعماء البلاد وكبار رجال الجيش التي تفاوتت حيازتهم للأرض حسب مناصبهم العسكرية والإدارية، رغم أن الدولة العثمانية أصدرت القوانين المختلفة لتحكم سيطرتها على الأرض، إلا أنها وبضغوط من الدول الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر سمحت للأجانب بتملك الأراضي فانتشرت ظاهرة شراء المؤسسات والشركات الأجنبية للأراضي، وفي مقابل ذلك استثنى نوع واحد من الأراضي المملوكة للأفراد ملكية خاصة يتصرف بها صاحبها كيفما شاء، ويجوز له بيعها أو رهنها، يورثها لورثته الشرعيين، فلا تعود إلى بيت المال بعد وفاته، إلا إذا لم يوجد أحد من ورثته.⁴⁴

لم يختلف الأمر كثيراً في بلاد الشام والأندلس،⁴⁵ طبقاً للظروف السياسية والاجتماعية المختلفة بامتلاك الأسر الحاكمة والوزراء لمعظم الأراضي في شكل ضياع شاسعة، مع ضم الأملاك المحبوسة للكنائس والصوافي لملكية الحاكم، غير أنه لم يستقر نظام موحد لإدارة هذه الأراضي، بل شهدت عدم استقرار في الأنظمة، فقد تحولت الأراضي تدريجياً من نظام ملكية الدولة للأراضي المفتوحة إلى أراضي مقطوعة شاسعة للحكام وكبار العسكر.⁴⁶

من مضمون الدراسة يتبين للباحث كيف أثرت ملكية الأراضي على النظام السياسي والإداري في العهد الأموي والعهود اللاحقة للدولة الإسلامية عبر العصور انتهاءً بالدولة العثمانية، فقد كان لطبيعة نظم ملكية الأراضي أثره في الأسس التي صارت أساساً ومرتكزاً لسياسة الدولة الإسلامية لأن ربع الأراضي الزراعية تشكل بالضرورة في المجتمعات الزراعية ضماناً لتمويل خزينة الدولة، بحكم طبيعة مردوداتها المالية التي تتسم بالثبات والاستقرار بالمقارنة مع الموارد المالية الأخرى.

رابعاً: فلسفة القانون في أوروبا وملكيتها الأرض في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني

لا يمكن تناول تشريعات الملكية التي طبقها الانتداب البريطاني في فلسطين والفلسفة التي قامت عليها، إلا بعد التعرف على التطور الفكري والفلسفي الذي ساد أوروبا لوثيقة حقوق المواطن الفرنسية، والسياق الذي جاءت به الفلسفة القانونية لسلطات الانتداب لتبريرها نقل ملكية أراضي الدولة العثمانية إلى اليهود، ورغم أن مفهوم التطور هو مفهوم ايجابي، إلا أن الادعاء بتطبيقاته لدى كثير من الدول تثور بشأنه علامات استفهام كبيرة ولا يكون أحياناً ايجابياً، بل قد يمثل غالباً انحداراً في القيم الإنسانية والمفاهيم السامية للبشرية، ويعاكس المفاهيم الأخلاقية كما حدث في قضية فلسطين بتمكين استيلاء اليهود على أرض فلسطين بعيداً عن الحقوق الأصلية ومبادئ القانون

44 - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، نظام ملكية الأراضي في العهد العثماني، شوهد في 2020/10/7 https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5161

45 - تقع الأندلس في الجنوب الغربي لقارة أوروبا، وهي على شكل خمس تقطعه سلاسل الجبال المتعرجة وبين كل سلسلة وأخرى أودية تقطعها الأنهار، يحدها من الشرق والجنوب البحر الأبيض المتوسط، ويفصلها عن قارة إفريقيا مضيق جبل طارق،

إسماعيل سامعي، تاريخ الأندلس الاقتصادي والاجتماعي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص15-16
46 - المرجع السابق، ص49-55

الدولي في ذلك الحين الذي بدأت تستقر قواعده القانونية، وبما ينافي حقوقه الأساسية بتهجيده وتمكين غرباء من أرضه.

1- تطور الفلسفة في أوروبا وارتباطها بالملكية

ما من شك في أن للتاريخ صلة بتطور الفكر القانوني الذي هو خلاصة المبادئ والأحكام القانونية ذات المضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية التي تسود الحياة العامة، التي لم تكن وليدة عابرة بالصدفة أو جاءت بطريقة عفوية، بل هي ترجمة لعملية تطور مستمرة للفكر الإنساني الذي انتشرت فيه النظريات والأفكار الفلسفية في القرن الثامن عشر نحو إيجاد نظم اقتصادية واجتماعية عادلة وإنسانية.

بعد أن سيطرت النظم القانونية البدائية القائمة على الحق الإلهي والنظام الاقطاعي والكهنوتي واتفق معها بعض الفلاسفة مثل "فرانسيسكو سواريز" في القرن السادس عشر بأن القانون الطبيعي يستند إلى إرادة الله،⁴⁷ غير أن هذه النظم القانونية ما لبثت أن عارضها بعد زمن في القرن التاسع عشر، فلاسفة ابتعدوا فيها عن نظريات القانون الطبيعي المستند إلى إرادة الله "نظرية الحكم الإلهي والتفويض الإلهي" كمصدر للحكم والقانون، إلى نظريات جديدة بعضها يمزج بين الدين والقانون الوضعي، وبعضها الآخر يناهض الفكرة الدينية ويدعو إلى قانون وضعي يستمد قوته من الإرادة البشرية التي تتفق مع المذهب العقلي الصرف، ويمثله الفيلسوف "توماس هوبز" (1588-1679)⁴⁸ مُنشئ المذهب الوضعي الإرادي الحديث، فنظريته للعقد الاجتماعي تعتبر أساساً حلقة وصل بين الفكر السياسي النهضوي بين مذاهب الحق الإلهي و الصياغة الأولية لفكرة التعاقد، حيث انطلق في مقولته حول العقد السياسي من ملاحظته حول الظروف الطبيعية للإنسان، و التي خاصيتها الأساسية الشر و التطاحن، الذي عكس رؤيته للصراعات السياسية والاضطرابات الدينية التي قامت في أوروبا خلال القرن السابع عشر وخصوصاً حركات الإصلاح الديني والحرب الأهلية في إنجلترا وما خلفته من صراع،⁴⁹ والفيلسوف الانكليزي "جون لوك" (1632-1704) في كتابة الحكم المدني الذي دافع عن القانون وفي فرنسا اشتهر المفكر "بونتسكيو" وهو عالم الاجتماع توفى (1689-1755) الذي كتب كتابا سماه روح القوانين والذي انتقد بشدة الحكم المطلق.⁵⁰

فقد عرف القديس توما الأكويني (1225-1274) القانون : على أنه تنظيم عقلي للعلاقات في المجتمع يضعه ويصدره السلطان بقصد تحقيق الخير العام، ويرى أنه لا غرابة في أن يكون هذا القانون نظاما

⁴⁷ فرانسيسكو سواريز، (1548-1617)، عالم اللاهوت والفيلسوف الإسباني، أبرز فيلسوف بعد سانت. توماس الأكويني عالم اللاهوت الرئيسي للرهبة الكاثوليكية الرومانية، يتبع جمعية يسوع (اليسوعيون)،

https://en.wikipedia.org/wiki/Francisco_Su%C3%A1rez

⁴⁸ - توماس هوبز فيلسوف إنجليزي، اشتهر بميدان فلسفة القانون والسياسة، وامتاز بمادية صرفة، العقد الاجتماعي - السياسي هو نواة النظام الملكي لديه، وهو عقد من طرف واحد هو الشعب، دون أن يكون الحاكم طرفاً فيه، بل هو مجرد فرد تصار إليه عملية التفويض، ليقوم بمهام إدارية لشؤون الدولة، كالفصل بين المنازعات، وصياغة القوانين والإشراف على تطبيقها،

ريناس بنافي، توماس هوبز وماهية طبيعة الإنسان، المركز الديمقراطي العربي، 27 ديسمبر 2016،

<https://democraticac.de/?p=41715>

⁴⁹ - عبد الجبار عبد الوهاب سلطان الجبوري، حقوق الإنسان بين النصوص والنسيان، دار الفارابي، بيروت، ط1،

2015، ص198

⁵⁰ - حسين كريم حمود، محاضرات في مادة حقوق الإنسان للمرحلة الأولى، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، بغداد، ص12

عقلياً ما دامت السلطة هي العقل الجماعي ، كذلك فإنه من الطبيعي أن يحقق القانون الخير المشترك أي السلام والعدل، إذ إن المجتمع لا يسيره غير هدف مشترك.⁵¹ ثم جاء الفيلسوف "إمانويل كانت" ⁵² بنظريته للفضيلة، واعتبر أن القانون ليس سوى مساعد لعلم الأخلاق بالمعنى الواسع، وضامن للحريات، وأقر بأن التشريع لا يمكن أن يكون إلا لإرادة الشعب الموحدة، أي للمبدأ الديموقراطي، بل أن "توماس بين"⁵³ الذي يُعد من أبرز فلاسفة التنوير أنكر تماماً النظرية الإلهية وهاجمها وطالب باستقلال المستعمرات الأمريكية، وكان لمؤلفاته أثر فعال ومشجع في التعجيل بإعلان الاستقلال الأمريكي الذي عكس أفكار العديد من مفكري تلك المرحلة وفلاسفتها حول مبادئ الحرية والعدالة السياسية والاجتماعية، وجاءت ترجمة لهذه المبادئ والقيم الجديدة في سبيل تطبيق قانوني فعلي لأول مرة في التاريخ البشري حول حقوق الإنسان في إعلانات الاستقلال الأمريكي عام 1776م عقب استقلال المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر عن بريطانيا في شمال أمريكا، وكان لهذه النظريات الفكرية في أن تستقي منها الثورة الفرنسية مبادئها وقيمها، وتساهم في التطور السياسي والقانوني للمجتمع الدولي الحالي في الاعلان الذي أصدرته الثورة الفرنسية سنة 1789م باسم "إعلان حقوق الإنسان والمواطن"،⁵⁴ ومن ثم توالت المواثيق والمعاهدات الدولية في سباقها نحو اقرار مفاهيم عالمية تشجع الحريات وحقوق الإنسان، ومنها حق الإنسان في الملكية، وهو ما أكدته المواثيق الدولية التي صادق عليها المجتمع الدولي، وأصبح مجرد امتناع الدول عن اقرارها وتطبيقها أو مخالفتها يرقى إلى الأفعال الآثمة والمجرمة دولياً وتستحق المساءلة والعقاب.

من الظاهر أن الإعلان الأمريكي للحقوق الأصلية ومن بينها حق الملكية يتوافق تماماً مع الإعلان الفرنسي في مادته الثانية وتأكيدهما بأنه لا يجوز التنازل عنها ولا نزول بالتقادم.⁵⁵ كما يُعد إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا الذي أصدرته الجمعية التأسيسية الفرنسية في أعقاب نجاح الثورة الفرنسية في أغسطس 1789م، وثيقة دستورية ذات أهمية كبرى اكتسبت صفة عالمية لدعمها من أعظم فلاسفة القرن الثامن عشر، وتلازمها مع تطور الفكر القانوني والتحولت

51 - مصطفى فاضل كريم الخفاجي، فلسفة القانون عند أرسطو، جامعة بابل، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية المجلد 4، العدد2، 31 ديسمبر 2014، ص345-347 ،

القديس توما الأكويني يعتبر أحد أكثر المفكرين المؤثرين في المجتمع الغربي والأوروبي الحديث، والفيلسوف الرئيسي الأخير لعصر التنوير. عرّف كانت التنوير، في مقاله الفائزة ما هو التنوير؟، على أنه عصر تشكل تحت شعار: "الجرأة من أجل المعرفة"،

https://www.marefa.org/%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%90%D9%84_%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%B7

52 - إمانويل كانت، فيلسوف الماني (1724-1804)، من أهم فلاسفة القرن الثامن عشر في فلسفة التنوير،
53 - توماس بين(1737-1809) أبرز فلاسفة عصر التنوير في الولايات المتحدة، طالب باستقلال المستعمرات الأمريكية، ودافع عن الثورة الفرنسية وهرب من إنجلترا إلى فرنسا ، اعترض على إعدام الملك لويس وحكم عليه بالإعدام ، وأفرج عنه بوساطة السلطات الأمريكية ،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3_%D8%A8%D9%8A%D9%86

54 - ربيع الدّيس، نظريّة القانون... في حاضنها الفلسفي، ألف لام، 31 مارس 2020
- <https://cutt.us/6JMcz>

55 - مما يؤكد أهمية حق الملكية ما نصت عليه تفصيلاً الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في نوفمبر 1969م، تعهدت فيه الدول الموقعة في المادة الثانية، باتخاذ اجراءات تشريعية وغير تشريعية لإنفاذ تلك الحقوق والحريات لحق الملكية بإقراره في القانون الداخلي للدول، وأنشأت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان لأغراض تفسير وتطبيق أحكام الاتفاقية المرفوعة إليها ،
المواد من 62 إلى 73 على اختصاصات ومهام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان .

الأساسية الاجتماعية والسياسية، تمت صياغة موادها بحرفية عالية ، وتبلورت نظرية الملكية في المادة "17" فنصت على أن حق الملكية حق مقدس كغيره من الحقوق الواردة في الاتفاقية، واعتبرته يرتقي إلى مرتبة الحقوق الطبيعية والحريات العامة الذي جاءت به المادة الثانية من الإعلان، فبرزت الصلة المتكاملة بين الملكية والحرية كحقين متلازمين، حق ملكية لا يجوز انتهاكه ولا يجوز انتزاعه من أحد إلا إذا قضت به صراحةً الضرورة العامة وفي حالات محددة واستثنائية، وذلك بعد التحقق من وجود المصلحة العامة بصورة مشروعة، بشرط أن يتقدم هذا الانتزاع تعويض عادل ومسبق، ومما يجدر الإشارة إليه أن كل مقدمة إعلان جديد للجمهورية الفرنسية صاحبه إعلان حقوقي جديد شبيه بالإعلان الأول عام 1789م، غير أن إعلان 1793م عرف حق الملكية بشكل أدق حيث نص على أن: "حق الملكية هو حق كل مواطن في أن ينتفع ويتصرف كيفما يشاء في أمواله ودخله وثمار عمله وثمار صناعته"⁵⁶.

2- أرض فلسطين في القوانين العثمانية

لقد سبق أن تناولنا فلسفة الأرض في القوانين العثمانية وكيف بدأت تتأثر بتطور القوانين في أوروبا بالاتجاه نحو اطلاق الملكية الفردية التي كانت ممنوعة سابقاً على الرعايا العثمانيين والأجانب التي اعتمدت على فلسفة ملكية السلطان كما سبقت الإشارة لكل أراضي الدولة العثمانية ، وأن الأمر اقتصر على الحيابة وحق الانتفاع دون ملكية الرقبة، فكانت حيازتهم لإقطاعيات ضخمة من الأرض تتفاوت حسب مناصبهم العسكرية والإدارية، وخلافاً لهذه الفلسفة تمكّن "مونتيفيوري" الثري البريطاني اليهودي من تملك أول قطعة أرض يهودية في فلسطين، "نتيجة تدخّل بريطانيا لدى السلطات العثمانية، ليصدر السلطان فرماناً سنة 1849 يُجيز لليهود شراء الأراضي في الديار المقدسة"^[1]، ويقوم "مونتيفيوري" بتشييد أول مستعمرة يهودية على أرض تقع خارج سور البلدة القديمة بالقدس، التي لم تلبث أن اعترف بها رسمياً من السلطات العثمانية مع صدور قانون استملاك الأجانب عام 1869؛ لتوضّع بها نواة أول حي يهودي في فلسطين.⁵⁷

رغم محاولات الدولة العثمانية تثبيت سلطانها على الأراضي وتقليص هيمنة الملاك الكبار والعشائر في السيطرة على الأراضي، من خلال اصدارها لقانون الأراضي عام 1858م، إلى إحكام سيطرتها على الأرض، وتأكيد حقها فيها في وجه القوى المحلية والإقطاع، وجعل التصرف بالأراضي من خلال قوانين محددة تضعها الدولة؛ فقامت بتقسيم الأراضي من خلال قوانين محددة تضعها الدولة لعدة أقسام كما وضعنا سابقاً، وجعلت لكل قسم أحكام وقوانين. وحتى تكتمل سيطرة الدولة على الأرض، أصدرت العديد من القوانين اللاحقة لقانون الأراضي تعدد مكملة له، فأصدرت عام 1859م لائحة تعليمات بحق سندات الطابو، وقانون الطابو 1861م وملحقاته عام 1867م، ولكنها فشلت في ذلك.⁵⁸

⁵⁶ -إكرم فالح احمد الصواف، مرجع سابق، ص27-28

⁵⁷ - سامح عودة، الأكنوبة التاريخية.. هل باع الفلسطينيون أرضهم لليهود في الأربعينيات؟، الجزيرة ، 2021/5/15م، <https://cutt.us/gDVdQ>

⁵⁸ - للمزيد من المعلومات حول تقسيم الأراضي في الدولة العثمانية ، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، نظام ملكية الأراضي في العهد العثماني،

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5161&fbclid=IwAR2zppxP9kKUI62X9MrZf5TSrimNEK8fiDQzVIqbfLmOvwPEi_ZIMm05wM

يمكن تفسير إصدار الدولة العثمانية للقوانين الجديدة بأنه ارتبط بضغوط الدول الأوروبية من أجل الحصول على امتيازات تجارية لرعاياها، ومن جانب آخر تهجير اليهود إلى فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر، فرغم الامتيازات التي مُنحت للرعايا الأجانب وخاصة في بلاد الشام من التجار الانجليز والفرنسيين الذين تمتعوا بامتيازات تجارية وقضائية دون امتلاكهم لأي عقارات، وبمرور الوقت استطاع الأجانب الأوربيين تملك أشجار وأغراس وأبنية عقارية في الأراضي الزراعية الوقفية، وغيرها من الأراضي داخل المدن وخارجها وامتداد هذه التصرفات بالملكية إلى استحقاق بالوصية والهبة كغيرهم من الرعايا العثمانيين، كما ميزت الدولة العثمانية الرعايا الأجانب بقوانين امتياز استثنائية في منتصف القرن التاسع عشر في فلسطين بعد أن صدرت الإرادة السنية السلطانية بذلك عام 1867م مستثنية من ذلك الأراضي الحجازية،⁵⁹ ثم صدر نظام تملك الأجانب عام 1869م.⁶⁰

ان إصدار الدولة العثمانية التي تسمح للأجانب تملك الأراضي والعقارات منحت فرصة كبيرة لليهود شراء الأراضي في فلسطين بقيود لم تكن لها تأثير أو فاعلية مع ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على السيطرة على أراضيها المترامية الأطراف، استغلتها المؤسسات الصهيونية والوكالة اليهودية في شراء الأراضي، إلى أن تم اقرار الانتداب البريطاني على فلسطين انعكست نتائجه كما يلي:

-سيطرة اليهود على أرض فلسطين من خلال القوانين العثمانية بقرارات من المندوب السامي البريطاني بما لا يتفق مع القواعد والأصول القانونية المتبعة في بريطانيا، رغم أهمية الأرض التاريخية والاجتماعية العريقة عند الانجليز صدر قانون الأراضي الانجليزية تحت مسمى " قانون الملكية العقارية في إنجلترا وويلز" حيث تعود ملكية الأرض إلى النظام الاقطاعي الذي كان سائداً في أوروبا وأنشأه " وليام الفاتح" عام 1066م، ومع تطور الفكر الأوروبي كما أوردته الدراسة سابقاً، وتضائل الوجود الأستقراتي تدريجياً، أصبح مصدر القوانين العقارية الانجليزية مستمداً من أحكام المحاكم " السوابق القضائية" والتي شملت قانون الملكية لعام 1925م،⁶¹ وهي الفترة التي عاصرت الانتداب البريطاني على فلسطين عندما كان لا بد من إثبات حق الملكية في الأرض في سندات الملكية الورقية مما يصعب وقد يستحيل إثباته عملياً في فلسطين فتستولى عليها حكومة الانتداب، بمعنى أن المندوب السامي البريطاني استغل جميع الثغرات القانونية من أجل السيطرة على أراضي فلسطين التي لم يُسمح فيها للمواطن الفلسطيني التصرف فيها أو استغلالها إلا بقدر محدود جداً وبشروط صعبة قد لا تتوافر في ظل حالة الفقر التي عانى منها الشعب الفلسطيني، فتعود ملكية الأرض لحكومة الانتداب البريطاني آنذاك بعد اصدار بريطانيا لسلسلة من القوانين التي تُرسى سيادة الأرض للتاج

59 - أسس التجار الانجليز شركة بلاد المشرق في حلب عام 1581م، وأقام الفرنسيين قنصلاً لهم في حلب منذ أربعينيات القرن السادس عشر، وقد ميزت الدولة العثمانية الأجانب بقوانين امتياز استثنائية بعدم جواز دخول أحد من مأموري الضبط إليها إلا بحضور القنصل المنسوب إليه صاحب الدار. لمزيد من التفاصيل الدقيقة، انظر: عبد الكريم رافق، تملك الأجانب للعقارات في الدولة العثمانية: أنموذج بلاد الشام، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي،

https://al-furqan.com/ar/%D8%AA%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85/?fbclid=IwAR2QAFqbcF12BsABdsVvVqAbIOH0jUP_54SFUXHGbrspqRP97EfPSGALM

60 - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني " وفا"، نظام ملكية الأراضي في العهد العثماني، مرجع سابق.

61 - قانون الأراضي الانجليزية، ويكيبيديا،

البريطاني في مختلف مستعمراتها ومنها فلسطين تحت الانتداب⁶²، ومن ثم يقوم المندوب السامي بعد الاستيلاء عليها بمنحها لليهود دون أي اجراءات ذات قيمة. مما يؤكد ازدواجية المفاهيم والمعايير لدى سلطات الانتداب المخالفة لقيم الليبرالية التي ترسخت داخل انجلترا منذ ثورة عام 1688م على يد الفيلسوف الانجليزي "جان لوك" التي تقدر الملكية الفردية للأرض انطلاقاً من تملك الفرد للأرض في العالم الجديد⁶³، ومخالفة أيضاً للمواثيق والمعاهدات الدولية آنذاك وتطورها التي أكدت مبادئ الحرية والاستقلال للأمم والشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير، بما يخالف ما استقر عليه القانون الدولي بعد عقود من صدور كل من اعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان ابان الثورة الفرنسية، والدستور الأمريكي الذي نص على حقوق الملكية، فكما يبدو واضحاً أن مفهوم ملكية الأرض عند الانجليز قد طبقه الانجليز بما يتوافق مع التوجهات الاستعمارية لبريطانيا ومصالحها الاستراتيجية والعسكرية في فلسطين في اقامة وطن قومي لليهود، حيث كان هدف المندوب السامي البريطاني ينصب على الاستيلاء على الأرض الفلسطينية لتنفيذ وعد بلفور، وكان من نتائجها، سيطرة المندوب السامي البريطاني على أرض فلسطين من خلال القوانين العثمانية سابقة الذكر كمدخل استغله المندوب السامي البريطاني في السيطرة على أراضي فلسطين والتصرف فيها بشكل مطلق، ونقلها إلى اليهود المهاجرين إلى فلسطين بشكل واسع في إطار من الصلاحيات التي منحها لنفسه من أجل تحقيق هدف عصبة الأمم بصناعة وطن قومي لليهود في فلسطين، معتمداً على تقسيم الدولة العثمانية للأراضي من أرض أميرية شاسعة تعود ملكيتها لبيت المال والتصرف بها من مأمور الدولة التي آلت إلى المندوب السامي يتصرف بها كما يشاء.

- منح المندوب السامي البريطاني معظم أراضي فلسطين لمؤسسات وجمعيات يهودية وصهيونية، أما الأراضي الموقوفة فمعظمها من الأراضي الأميرية أو من أوقفها حائزها للتهرب من دفع الضرائب والرسوم، غير أن الأراضي المتروكة التي تقع تحت تصرف الدولة العثمانية، فقد انتقل حق التصرف فيها للمندوب السامي البريطاني، ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة إلى الأرض الموات الخالية والبعيدة عن العمران سمح المندوب السامي لجماعات المستوطنين اليهود بإحيائها بإقامة المستوطنات اليهودية عليها، ولم يتبق الكثير من الأرض المملوكة ملكية خاصة التي يتصرف فيها صاحبها كيف شاء.⁶⁴

-تحويل كل أراضي فلسطين الأراضي ضمن صلاحيات المندوب السامي البريطاني، حيث ساهمت القوانين الصادرة عن الانتداب البريطاني في احكام سيطرته على الأراضي بمختلف تقسيماتها وتسخيرها لصالح اليهود في فلسطين، بإصدار العديد من القوانين التي تطبق فلسفة عنصرية تمنع تملك الفلسطينيين بوضع العقبات أمام الفلسطينيين لتسجيل أراضيهم وتوقيع عقوبة الحبس والغرامة على كل من يخالف قانون الأراضي المحلولة لسنة 1921م وتحويلها إلى أرض موات ومن ثم بناء المستوطنات اليهودية عليها.⁶⁵

لقد كانت معظم أرض فلسطين على الشيع " المشاع " حيث تُقدر بـ 75% من أراضي فلسطين، وهي تُعبر عن منظومة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي كانت سائدة في المجتمع الفلسطيني، بمعنى

62 - قانون حكومة الهند 1858م بنقل ملكية الأراضي والاموال التي تملكها شركة الهند الشرقية البريطانية الى التاج البريطاني.

63 -محمد عبد السنار البدري، من التاريخ: جون لوك. ونشأة الليبرالية الغربية، الشرق الأوسط، 20 أغسطس 2014م.

64 - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني " وفا"، نظام ملكية الأراضي في العهد العثماني، مرجع سابق.

65 -

الحقوق المشتركة لمجموعة معينة شملت عادة أبناء القرية أو أبناء المنطقة، مشتقة من مرحلة المشاع البدائية التي سبق أن تناولتها الدراسة كنمط كان سائداً لدى الشعوب التقليدية على مر التاريخ، ويقول الدكتور "رامز عيد" المتخصص في الأنثروبولوجيا الاقتصادية السياسية بأن الأراضي المشاع شكلت غالبية أراضي فلسطين في تلك الفترة كانت خارج نطاق السيطرة، لأنها غير خاضعة للبيع والشراء وهو ما شكل مشكلة كبيرة بالنسبة لتلك المنظمات التي كانت تحظى بتمويل ودعم رأسماليين أوروبيين، وهذا كان أحد الأسباب الذي حفز البريطانيين على إعلان الحرب على المشاع وتشجيع إفراس الأرض وتقسيمها بواسطة القوانين التي شرعها وتشجيع تسجيلها بالطابو كأمالك فردية مصلحة للانتداب لتسهيل التصرف بها ولغرض جباية الضرائب ودفع عجلة اقتصاد النقد وتشغيل البنوك، ناهيك عن مصلحة المنظمات الصهيونية المرتبطة به كانت تقتضي القضاء على المشاع ليتسنى لها شراء الأراضي.⁶⁶

النتائج:

- تطور نظام ملكية الأرض من الملكية المطلقة للحاكم الاله طبقاً لنظرية الحق الالهي إلى الملكية شبه المطلقة تنفيذاً لنظرية التفويض الالهي منذ عهد حمورابي ، مروراً بالحقبة الاقطاعية التي كانت سائدة يوزع فيها الملك المفوض الأرض لحاشيته ، حتى جاءت الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية لتغير من هذا المفهوم الاقطاعي لتبدأ سيادة المبادئ الرأسمالية في الربع الاخير من القرن الثامن عشر، التي استقرت خلال ثلاثة قرون بإسهامات علماء الفلسفة والسياسة في ذلك الوقت.
- لم تكن استجابة الدولة العثمانية لمفاهيم ملكية الأرض ناتجة عن ارادة مجتمعية وتطور حقيقي للفكر بل كان نتيجة لضغوط أوروبية شديدة في ظل ضعف واضح في مفاصل الدولة، استفاد منه الأوروبيون في انتزاع مطالب يهودية في استعمار فلسطين في السنوات اللاحقة.
- كانت بريطانيا من الدول الرئيسية في تطبيق حقوق الملكية الفردية واعتبرتها للبريطانيين حقاً مقدساً، في تناقض واضح في تطبيقاتها في مستعمراتها التي دأبت فيها سيطرتها على أراضي مستعمراتها وهيمنتها على أراضي فلسطين بقوانين عثمانية قديمة وقوانين انتدابية جديدة أحكمت فيها السيطرة على الأرض ونزعتها من أصحابها الأصليين كملكية وحقوق انتفاع فردية وجماعية، ومنحتها لليهود أفراداً وجماعات.
- ان تطبيقات سلطات الانتداب لهذه المفاهيم العنصرية عادت بالتاريخ الانساني الذي تطورت مفاهيمه وآلياته إلى العصور الوسطى في أوروبا وعصور ما قبل التاريخ للحاكم المالك لكل الأراضي والعباد ، ويعبر عن انحطاط وارتداد عن القيم والمبادئ التي تطورت عبر العصور.

⁶⁶ - عرب 48، لقاء | عن المشاع الفلسطيني الذي حاربته بريطانيا وصادرتة إسرائيل، تاريخ النشر: 2019/06/22م، <https://cutt.us/DoXqn>

- ان القوانين العثمانية والمراسيم السلطانية التي صدرت عن الباب العالي منذ بداية القرن التاسع عشر حول ملكية الأجانب للأرض في الدولة العثمانية قد ساهمت في تسهيل حصول اليهود للأراضي من خلال عمليات الشراء بشكل فردي أو لصالح الجمعيات اليهودية في فلسطين.
- رغم اعتماد الامبراطورية البريطانية على المفهوم الرأسمالي وحقوق الملكية الفردية ، فإنها لم تطبق هذه المفاهيم والمبادئ في مستعمراتها وفي المناطق المنتدبة التي تسيطر عليها بسعها نحو سيطرة التاج البريطاني على معظم هذه الأراضي، نتج عنه:
 - اصدار قوانين تسلب الملكية الفردية من الفلسطينيين ومصادرتها لصالح المندوب السامي البريطاني
 - تحويل الملكية الجماعية للقرى والمناطق الريفية إلى حكومة الانتداب البريطاني الذي قام بمنح ملكيتها للجمعيات اليهودية والمؤسسات الصهيونية في فلسطين، مما أدى إلى انشاء عدد كبير من المستوطنات وتوسيع بعضها الآخر لإتمام السيطرة اليهودية على فلسطين في ظل سماح سلطات الانتداب بهجرة مئات آلاف اليهود إلى فلسطين لاستيطان هؤلاء المستعمرين.